

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد



## نشرة صحفية

حظر

يحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل 3 تموز/يوليه 2014، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش.  
(الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، والساعة 19/00 بتوقيت جنيف، والساعة 22/30 بتوقيت دلي، والساعة 02/00 من يوم 4 تموز/يوليه 2014 بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2014/29\*

Original: English

### تقرير جديد للأونكتاد: زيادة كبيرة في إنتاجية الاستثمار في أفريقيا خلال القرن الحادي والعشرين

جنيف، 3 تموز/يوليه 2014 - قال الأونكتاد في تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2014<sup>1</sup> إن أفريقيا شهدت زيادة في إنتاجية الاستثمار في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مقارنة بالتسعينيات من القرن الماضي، مع أن ذلك لا يتضح على نحو جلي في المسار العام للنمو الاقتصادي الذي شهدته أفريقيا مؤخراً.

ويبين التقرير - الذي يحمل عنواناً فرعياً هو "تحفيز الاستثمار من أجل تحقيق نمو تحوُّلي في أفريقيا" - أن المعامل الحدي لإنتاجية رأس المال - الذي يقيس درجة عدم الفعالية في استخدام رأس المال - كان يبلغ في الفترة من 1990 إلى 1999 حوالي 7.4 في أفريقيا، بينما تراجع إلى 4.1 في الفترة من 2000 إلى 2011 (آخر تاريخ للأرقام المتاحة) (الشكل 1).

وهذا يعني أن إنتاج وحدة إضافية من المخرجات في أفريقيا تطلّب 4.1 دولاراً في الفترة 2000-2011 مقارنةً بـ 7.4 دولاراً من رأس المال في الفترة 1990-1999، وهو ما يمثل تراجعاً يقارب النصف.

وتشمل العوامل التي أسهمت في زيادة الإنتاجية في أفريقيا خلال العقد الماضي التحسينات التي شهدتها البنى التحتية، والوصول بشكل أفضل نسبياً إلى التكنولوجيا، والإصلاحات السياساتية التي قلصت تكاليف المعاملات المرتبطة بالإنتاج والتجارة والاستثمار.

\* للإتصال: مركز الأونكتاد للاتصالات و للمعلومات ، رقم تليفون : +41229175828 ، +41795024311 , [unctadpress@unctad.org](mailto:unctadpress@unctad.org) , <http://unctad.org/en/pages/Media.aspx>

(1) يمكن الحصول على التقرير (رقم المبيع 1-112874-1-978-92-1-E.14.II.D.2) من مكتب بيع وتسويق منشورات الأمم المتحدة، في العنوان المذكور أدناه أو من وكلاء بيع منشورات الأمم المتحدة في أنحاء العالم. ويرجى إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى العنوان التالي: United Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States. tel.: +1 212 .963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: publications@un.org, https://unp.un.org

وتتسم الزيادات في إنتاجية رأس المال في أفريقيا بالأهمية لأنها مصدر هام للنمو، فضلاً عن كونها من المحددات الرئيسية للقدرّة التنافسية. وتعزز هذه الزيادات قدرة أفريقيا على المنافسة وعلى الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وبالمقارنة مع مجموعات البلدان النامية الأخرى، كانت إنتاجية رأس المال في أفريقيا، في الفترة من 2000 إلى 2011، أعلى بكثير منها في أمريكا وأعلى بقليل منها في آسيا. وهذا تغيير كبير عما شهدته التسعينيات من القرن الماضي عندما كانت إنتاجية رأس المال في أفريقيا أقل مما هي عليه في مجموعات البلدان النامية الأخرى.

وتشمل البلدان الأفريقية التي حققت تقدماً كبيراً في تعزيز إنتاجية رأس المال في العقدين الماضيين أنغولا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا - بيساو، والكونغو، وليبيريا.

وفي العقد الماضي (من 2000 إلى 2011)، شملت البلدان التي كانت فيها إنتاجية رأس المال عالية جداً كلاً من إثيوبيا، وأنغولا، ورواندا، والسودان، وسيراليون، وغينيا الاستوائية، وليبيريا، وموزامبيق، ونيجيريا.

وعلى الرغم من هذا الاتجاه المشجع، تجدر الإشارة إلى أن إنتاجية الاستثمار في 22 بلداً أفريقياً في الفترة 2000-2011 لم تتغير أو تراجعت مقارنة بالفترة 1990-1999. وبالإضافة إلى ذلك، تُخفي الزيادة في إنتاجية إجمالي الاستثمار حقيقةً مفادها أن إنتاجية الاستثمار العام متدنية في أفريقيا جنوب الصحراء.

وينبّه التقرير إلى أن الاستثمار الخاص، رغم أهميته، ينبغي ألا يشجّع على حساب الاستثمار العام. ويشدد على وجود أوجه تكامل هامة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، ويدعو إلى زيادة الاستثمار العام في أفريقيا. ويفيد التقرير بأن من شأن الاستثمار العام أن يسهم في استقطاب الاستثمارات الخاصة وأن يزيد عائدات الرساميل الخاصة.

ويخلص التقرير إلى أنه على الرغم من الدور الحاسم والمحفّز الذي يؤديه الاستثمار العام في عملية التنمية، فقد تراجعت معدلات الاستثمار العام في 23 بلداً على الأقل خلال العقدين الماضيين، وسجلت البلدان التالية الانخفاض الأشد: إريتريا (من 17.6 في المائة إلى 13.4 في المائة)؛ والرأس الأخضر (من 18.1 في المائة إلى 13 في المائة)؛ وليسوتو (من 18.2 في المائة إلى 9.1 في المائة)؛ ومصر (من 14.5 في المائة إلى 8.2 في المائة). ويبين الشكل 2 أرقاماً إجمالية في هذا الصدد تتعلق بأفريقيا.

ويستنتج التقرير أيضاً أن بوسع الحكومات الأفريقية حفز الاستثمار العام وتعزيز الترابط بين الرساميل العامة والخاصة إضافة إلى ضمان الاتساق في سياساتها العامة المتعلقة بتشجيع الاستثمار. ويذهب التقرير إلى أنه لا ينبغي، على سبيل المثال، تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب الاستثمار المحلي.

وتقدم الحكومات الأفريقية حوافز سخية للمستثمرين الأجنبى تجعل المستثمرين المحليين في وضع غير مؤاتٍ وتتعارض مع الجهود المبذولة لتشجيع القدرات المحلية في مجال ريادة الأعمال والاستثمارات المحلية. ويشير التقرير إلى ضرورة ضمان الاتساق بين السياسات التي تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر وتلك التي تهدف إلى تطوير القدرات المحلية في مجال ريادة الأعمال.

ويشير التقرير إلى أنه من الممكن بذل المزيد من الجهود لزيادة أثر الاستثمار في تحقيق النمو في أفريقيا.

ويمكن، وفقاً للتقرير، تعزيز الاستثمار الخاص وضمان استمراريته عن طريق تطوير مهارات القوى العاملة، وتوفير بنية تحتية أفضل، وتحسين إمكانية الوصول إلى ائتمانات معقولة التكلفة، وتقليص تكلفة مدخلات عوامل الإنتاج.

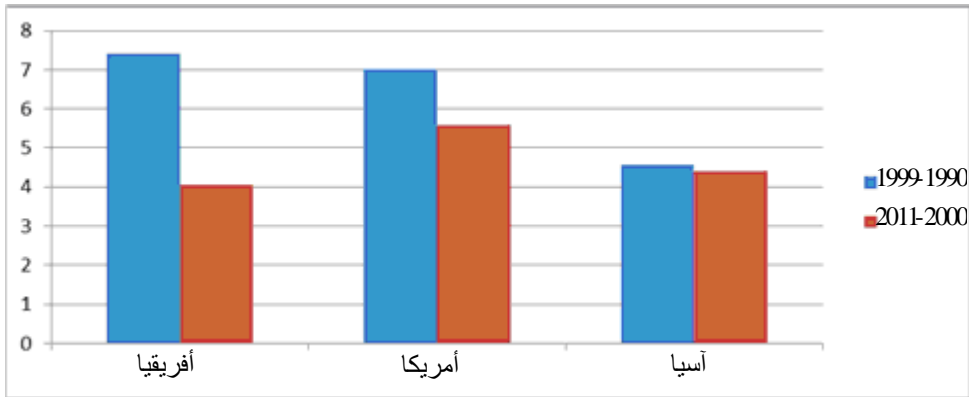
لكن التقرير يضيف أن إنتاجية الاستثمار العام، خصوصاً في البنية التحتية، يمكن تعزيزها من خلال تحسين عملية اختيار وإنجاز المشاريع، والاستفادة على نحو أفضل من البنية التحتية القائمة عن طريق صيانة الأصول وإعادة تركيز الاستثمار العام في مجالات كالطاقة والنقل.

ويفيد التقرير بأن الاستثمار هو أحد المحركات الرئيسية للنمو على المدى الطويل في القارة الأفريقية لكن معدلات الاستثمار متدنية مقارنة بما هو مطلوب لتحقيق أهداف التنمية الوطنية.

وخلال العقد الماضيين، بلغ متوسط معدل الاستثمار في أفريقيا حوالي 18 في المائة وهو معدل أدنى بكثير من عتبة الـ 25 في المائة التي تعتبر ضرورية لتحقيق تقدم هام في الحد من الفقر. ويشير التقرير إلى أن معدلات الاستثمار المتدنية في أفريقيا ترجع جزئياً إلى التقدم البطيء الذي شهدته المنطقة في تحقيق أهدافها الإنمائية خلال العقد الماضي.

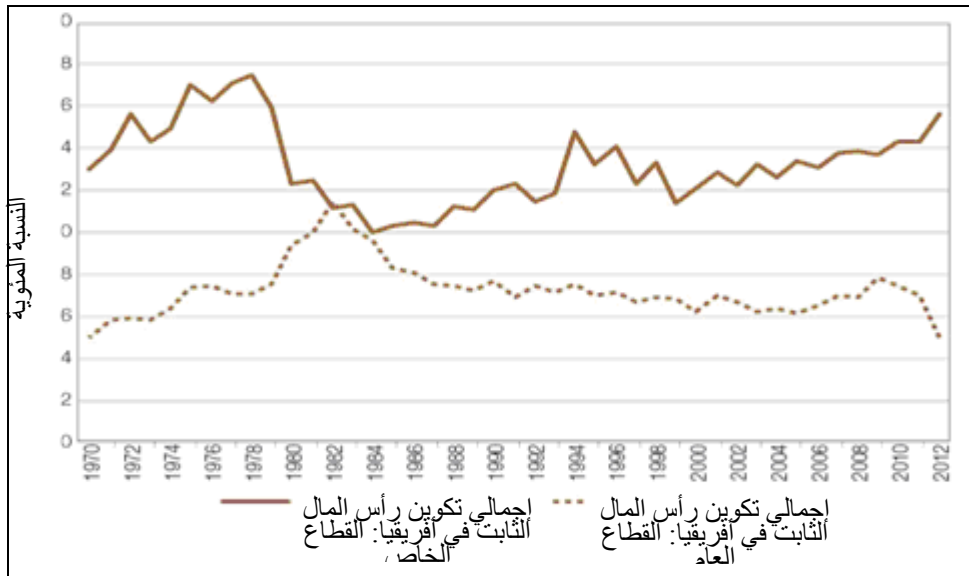
ويشدد التقرير على ضرورة رفع معدلات الاستثمار، لكنه في الوقت نفسه يبرز ضرورة تعزيز الحكومات الأفريقية الجهود الرامية إلى تحسين إنتاجية الاستثمارات القائمة والجديدة وكذلك ضمان أن تذهب الاستثمارات إلى القطاعات الاستراتيجية والقطاعات ذات الأولوية التي تُعتبر قطاعات أساسية لتحقيق النمو المستدام وتحقيق التحول في الاقتصادات الأفريقية (كأنشطة الأعمال التجارية الزراعية وأنشطة الصناعة التحويلية).

الشكل 1 - المعاملات الحديدية لإنتاجية رأس المال في مجموعات البلدان النامية



المصدر: الأونكتاد.

الشكل 2 - إجمالي تكوين رأس المال الثابت في أفريقيا - الخاص والعام  
(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.